

العوامل المحددة لنمو الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٧)

أ.د. أحمد حسين بقال
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار
Ahmed.battall@uoanbar.edu.iq

م.د. معن ارثيع عبد الفلاح
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار
Maan.abed1973@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.38>

تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/٢٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/١٦

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس الإنتاجية الكلية في شركات سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن تحديد العوامل الداخلية التي تؤثر على معدلات نمو الإنتاجية الكلية لشركات السوق خلال المدة (2009-2017). وتم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق نموذج التحليل الحدودي العشوائي (Stochastic Frontier Analysis) بالاعتماد على دالة التوزيع النصف طبيعي (Half-Normal) كون هذا النموذج يساهم في تفسير مكونات الخطأ الكلية إلى خطأ نقص الإنتاجية والخطأ العشوائي، وذلك اعتماداً على البيانات السنوية لـ (75) شركة ولمدة (9) سنوات.

الكلمات المفتاحية: الإنتاجية الكلية، سوق الأوراق المالية، العوامل الداخلية، التحليل الحدودي العشوائي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج ٢) أيلول / ٢٠٢١
الصفحات: ٢٤١-٢٠٥

Factors Determining the Total Productivity Growth in the Iraq Stock Market for the Period (2009-2017)

Abstract

The research aims to measure the total productivity of companies in the Iraqi Stock Market, in addition to identify internal factors that affect the overall productivity growth rates of market's companies during the period (2009-2017). It was relied on the application of Econometric methods through the application of the Stochastic Frontier Analysis model based on the half-normal distribution function, as this model contributes to the interpretation of the total error components into lack of productivity and random error, using (75) companies for a period of (9) years.

أولاً: المقدمة:

تضطلع سوق الأوراق المالية بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع البلدان سواء أكانت متقدمة أم نامية، وتعد ركناً أساسياً من أركان هيكل النظام التمويلي في النظم الاقتصادية المعاصرة، لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي لتحقيق النمو الاقتصادي والذي يعد هدفاً قومياً لكل المجتمعات والعنصر الأساسي والحاسم في عملية التنمية، فضلاً عن كونها مرآة للوضع الاقتصادي العام للدولة.

لذلك فالمنافسة المتزايدة في سوق الأوراق المالية من شأنها أن تزيد الحاجة الى دراسة وقياس الإنتاجية الكلية، وقد تطورت مفاهيم الإنتاجية الكلية مع تطور الطرق المستخدمة في قياسها كالطرق المعلمية القياسية والطرق غير المعلمية الرياضية، كما إن زيادة الإنتاجية الكلية يقود إلى دعم الرفاهية الاقتصادية من خلال المنافسة في هذا السوق.

لذا فإن قياس الإنتاجية الكلية وكذلك تحديد العوامل الداخلية المحددة لها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن الرؤية التي من شأنها أن تعزز تحقيق النمو في هذه السوق لما له من أهمية في الاقتصاد العراقي. وبما أن هذا السوق كغيره من الأسواق تتأثر بمختلف العوامل والأحداث من داخل السوق والتي يكون عدد منها ذا تأثير إيجابي في أداء السوق ويكون عدد آخر ذا تأثير سلبي مما يسبب التقلبات في مؤشرات.

أهمية البحث:

يعد سوق العراق للأوراق المالية مرآة للوضع الاقتصادي العام في البلاد، واستقرار هذا السوق مقياساً لمدى نجاح السياسة الاقتصادية العامة للدولة، إذ يشهد العالم اليوم تنافساً كبيراً في مجال جودة الخدمات المالية وتطوراً سريعاً للتقنيات مما يفرض على المؤسسات المالية إعادة النظر في أنظمتها وأساليب عملها، ومن ثم محاولة فهم وتفسير العوامل المحددة للإنتاجية الكلية، فضلاً عن قياس الإنتاجية الكلية وتحليلها في سوق العراق للأوراق المالية وعلاقتها بتحقيق النمو الاقتصادي، بغية التوصل الى صورة واضحة تعبر عن وضع سوق الأوراق المالية والأداء الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث:

إن الأسواق المالية تتباين فيما بينها من حيث الإنتاجية والفاعلية تبعاً لنوع التشريعات والقوانين والامكانيات المتاحة، فضلاً عن عوامل أخرى منها السيولة، الشفافية والإفصاح والحوكمة، وسائل اتصال وتقنيات حديثة، هيئة مشرفة على السوق، وإن سوق العراق المالي يعاني من قصور في توافر هذه العوامل والتي تحد من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود، وبالتالي ضعف التداول وانخفاض القيمة السوقية، وهذا يقود إلى الانخفاض العام في الإنتاجية الكلية للسوق المالي.

فرضية البحث:

هنالك تأثيرات معنوية للمتغيرات الداخلية لسوق العراق للأوراق المالية على الإنتاجية الكلية للسوق خلال المدة (2009-2017).

هدف البحث:

١. قياس الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية وفق أسلوب التحليل الحدودي العشوائي وتحديد العوامل الداخلية المحددة لها.
٢. قياس الإنتاجية الكلية في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية وحسب الشركات.

ثانياً: الإنتاجية الكلية والعوامل الداخلية المحددة لها:

١. مفهوم الإنتاجية الكلية:

اهتم كثير من الباحثين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم بموضوع الإنتاجية الكلية، وقد استخدم لفظ الإنتاجية مع بداية الثورة الصناعية ليعبر فقط عن الناتج الذي تحققه الوحدة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، ثم تطور هذا المفهوم مع تطور حركة الإدارة العلمية فأصبح يعبر عن العلاقة بين الناتج المتحقق وعناصر الإنتاج التي استخدمت في تحقيق هذا الناتج، وكان لرواد هذه الحركة الفضل في توجيه الانظار نحو اهمية دراسة العوامل التي تؤثر في زيادة الناتج المتحقق من عناصر الإنتاج (زغلول، ١٩٩٤: ٩٣). وتدل الإنتاجية عادة على أنها فعالية أو كفاءة العمليات الإنتاجية التي استخدمت في تحويل عناصر الإنتاج (Inputs) إلى منتجات (Outputs) أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات. وغالباً ما تُصاغ كنسبة المخرجات إلى المدخلات، ويعبر معامل الإنتاجية الكلية (Total Factor Productivity) عن العلاقة التي تربط بين القيمة الحقيقية للمخرجات بإجمالي القيمة الحقيقية للمدخلات المستخدمة، أي الزيادة في القيمة الحقيقية للمخرجات بالنسبة لإجمالي المدخلات يعني زيادة في الإنتاجية الكلية (فلمبان، ٢٠٠٠: ٢٠٢).

وتعتبر دالة الإنتاج الكلي عن العلاقة بين الناتج النهائي أو مخرجات العملية الإنتاجية وعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيق هذا الناتج، وتشير أيضاً إلى كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، إذ تعكس الكفاءة في تحويل عوامل الإنتاج إلى مخرجات نهائية. وتعد الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هدف محوري للسياسات الاقتصادية، إذ تعد أهم مصادر النمو، كما تساهم في تحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل (ناصر، ٢٠١٦: ٣). وتعرف مصادر نمو الإنتاجية الكلية على أنها النمو في مستوى الإنتاج الذي لا يعزى إلى مدخلات الإنتاج (رأس المال المادي والبشري) أو التغير في عوائد الإنتاج وإنما يعزى إلى تغير الكفاءة التقنية والتكنولوجية، وقد يحدث إما بسبب التحسن في الكفاءة الفنية وهو ما يسمى (اللاحق بالركب) أو نتيجة للتحسن في التكنولوجيا، وهو ما يسمى (الإبداع) أو بسبب الاثنين معاً (Joshi & Singh, 2010: 151). وقد عبر الاقتصاديون عن هذا التباين في مفهوم الإنتاجية الكلية، فقد أشار بعضهم على أنها تقع في معان متعددة، فيعتمدها البعض في قياس كفاءة العمل، في حين تعتمد كمقياس لكفاءة الموارد. وتعني بالمفهوم العام هي المعيار الذي يمكن من خلاله قياس درجة حسن استغلال الموارد الإنتاجية، ويرتبط كل مفهوم منها بالهدف المراد تحقيقه من الدراسة، أو قد يكون معناها قياس مدى نجاح القطاع أو الشركة في إنجاز مهامها المنشودة، وقد تعني للبعض إنها مؤشر من مؤشرات الكفاءة والفاعلية (أيوب وآخرون، ٢٠١١: ١٧٤). وفي الدراسات التطبيقية يفضل استخدام الإنتاجية الكلية على مؤشرات الإنتاجية الجزئية لتأثر هذه الأخيرة باختلاف كثافة استخدام عناصر الإنتاج، إذ أنه كلما زادت كثافة استخدام عنصر الإنتاج قلت إنتاجيته بسبب قانون الإنتاجية الحدية المتناقصة (بابكر، ٢٠٠٧: ٢-٣).

ولذلك أصبحت قضايا الإنتاجية الكلية وزيادة ورصد معدلاتها ومعالجتها أوجه قصورها وأسباب انخفاضها تحظى بالمزيد من الاهتمام من قبل رجال الاقتصاد والباحثين باعتبار إن

الإنتاجية مؤشر لتقييم معدلات النمو الاقتصادي ودليل لصناعة القرار وتنفيذ السياسات والمشاريع على مستوى الدول والمؤسسات والبنوك.

٢. نمو الإنتاجية الكلية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية:

إن الغاية من دراسة عوامل النمو في الإنتاجية الكلية تكمن في كونها قاعدة غير مبالغ فيها لتحسن درجة الرفاهية الاقتصادية، وهذا ما تؤكد معظم الدراسات التجريبية، لأنه حتى في الدولة الصغيرة يوجد اختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي، واستمرار هذه الحالة في المجتمعات تؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول، وأكد كل من Romer سنة 1996 و Barro سنة 2003 وكذلك Mankiw على أهمية النمو في المدى الطويل، إذ يقول Romer إن "الرفاهية المتضمنة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل هي أرض خصبة لأي تأثيرات ممكنة للتدفقات في المدى القصير". ويؤكد Martin سنة 1999 أنه "إذا تمكنا من التعرف على خيارات السياسة العامة للحكومة، حتى الصغيرة منها التي تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل، فإنها يمكن أن تسهم في المزيد من التحسينات في مستويات المعيشة" (علي والياس، ٢٠١٤: ٣) ويؤكد أغلب الاقتصاديين أن لم يكن أجمعهم بأن عملية النمو تتحقق من خلال زيادة الإنتاجية الكلية، ولكن ثمة اختلافات عديدة بشأن الوسيلة المثلى لبلوغ هذا الهدف، فهناك فريق يؤكد على ضرورة زيادة الاستثمارات الرأسمالية، فيما يؤكد الفريق الآخر على الإجراءات التي من شأنها تحفيز البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، بينما يركز فريقاً آخر على أهمية دور العمالة المدربة من أصحاب التعليم الأفضل، فضلاً عن دور المنظمين في قيادة عملية الإنتاج في حين أصر الفريق الرابع على ضرورة تطبيق الحماية الاقتصادية والاعتماد على الموارد الداخلية والجهود المحلية لتحقيق هذا الهدف (سامو يلسون ونورد هاوس، ٢٠٠٦: ٥٩٠ - ٥٩١).

وقد اختلفت المدارس الاقتصادية عبر مراحل تطورها في تحديد العوامل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، إذ عدَّ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو الاقتصادي، وإن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، وإن النمو الاقتصادي مآله الركود الاقتصادي، ولهذا فإن الحافز الأساسي لنمو الإنتاجية الكلية هو رأس المال (مصطفى وأحمد، ١٩٩٩: ٦١).

غير إنه هذا الفكر يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي إنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يتم بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتنافس معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد (عجمية والليثي، ٢٠٠٤: ٣٤٤).

أما النيوكلاسيك فأولوا اهتماماً كبيراً لتحليل الكيفية التي يوزع بها جهاز السعر موارد المجتمع بين مختلف الاستخدامات المتاحة أمام الاقتصاديين، وعدّوا عملية النمو لها طبيعة تدريجية ومتسقة وتراكمية يكسب فيها العمال وأصحاب رؤوس الأموال وجميع المستثمرين وملاك الأراضي (مصطفى وأحمد، ١٩٩٩: ٦١).

في حين ركز الفكر الكينزي على كيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، وإن نمو الإنتاجية الكلية تعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.

أما الكينزيون الجدد فبينوا أن كل من الميل الحدي للادخار والمعامل الحدي لرأس المال على الناتج تعد من المحددات الأساسية لنمو الإنتاجية الكلية، وإن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد يتطلب أن تتعادل الزيادة في الطاقة الإنتاجية مع الزيادة في الطلب الكلي (أبو العينين وآخرون، ٢٠٠٣: ٨٢)، في حين ترى بعض النظريات المعاصرة إن النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومن ثم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية مثل التقدم التقني والذي يسمح بمفرده بزيادة الإنتاج، وقد استبعدت نظريات أخرى تماماً بأن يتحدد النمو في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، وأعطت للمدخلات غير التنافسية أهمية معتبرة في إحداث الوفورات الخارجية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق النمو الاقتصادي (Gregory, 2003: 247).

ولهذا يتضح مما تقدم هنالك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين عبر مراحل التاريخ الاقتصادي حول المحددات الأساسية لنمو الإنتاجية الكلية.

٣. المحددات الداخلية لنمو الإنتاجية الكلية:

هناك بعض العوامل المحددة لنمو الإنتاجية مثل الموارد الطبيعية وتنمية رأس المال البشري والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي، ونوعية الحكم، والاستثمار في البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية وحقوق الملكية. وبالتالي فإن تحسين وتعزيز نوعية القوى العاملة حاسمة للحفاظ على القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي المستدام، فضلاً عن ذلك فإن الانفتاح على التجارة الدولية والاستثمار في كثير من الأحيان عدت عاملاً هاماً في تحديد نمو الإنتاجية الكلية (Chang, 2010: 4) ويعود ذلك بسبب توفير المدخلات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، مما يدفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه، كما إنه يسهل تخصص بلد ما في الإنتاج مكثف البحوث، علاوة على ذلك يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحاً تنافسية أكبر، مما يحفز على رفع الإنتاجية الكلية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي، على عكس ذلك تدعي بعض الدراسات النظرية إن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع بالنمو الاقتصادي، فبوجود التكامل الاقتصادي تزيد حدة المنافسة وتخفض الأرباح المتوقعة، وبالتالي يتم تثبيط الابتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد إلى التخصص في القطاعات ذات التخلف النسبي في أنشطة البحث والتطوير. وكذلك يمكن للانفتاح أن يخفّض من معدلات النمو على المدى الطويل، لذلك في هذه الحالة إذا وجدت الحماية التي تشجع الاستثمار في قطاعات الأبحاث المكثفة، فيمكن لهذا التدخل أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل (حواس وآخرون، ٢٠١٤: ٩-١٠).

ويمكن جمع محدّدات الإنتاجية في ثلاث مجموعات أساسية هي: (إسماعيل، ٢٠٠٠: ١٧٥)
أ. محدّدات مباشرة: وهي المحدّدات التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقة التي تحكم مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها.

ب. محددات غير مباشرة: وهي المحددات التي تؤثر بشكل غير مرئي على العلاقة التي تحكم المدخلات بالمخرجات، مثل زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير وأثر ذلك على زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف.

ت. محددات استراتيجية: ويقصد بها السياسات والقوانين والبنية المؤسسية التي تؤثر على الإنتاجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من عدم وجود أي أسس أو مبادئ يمكن عدّها محدداً رئيسياً لنمو الإنتاجية الكلية في اقتصاد أي بلد، إلا أن احتمالات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية تتأثر وبدرجة كبيرة بعدة عوامل منها:

أ. رأس المال البشري:

يعرّف رأس المال البشري على أنه قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها وتتحقق من تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة المقدمة للمشتري وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية. أما (Ulrich) فيرى بأنه مجموعة المهارات المتوافرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التقنية، ويُسمّيه (Stewart) رأس المال البشري بالمعرفة الخارجة إلى حيز التطبيق ومستثمرة لصالح المنظمة لأن المعرفة تعد بمثابة أسلحة تنافسية في عصرنا هذا، في حين يرى آخرون بأنه جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير الأفكار القديمة والتي تُمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها (بني حمدان، ٢٠١٣: ١٠-١١)، إذ يشكل رأس المال البشري ركناً أساسياً وهاماً في العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان له الدور الكبير في زيادة الدخل القومي للمجتمع البشري في مختلف مراحل التاريخ، وعليه فإنه يعد أساساً للتنمية المستدامة في مختلف بلدان العالم وهو وسيلة الدول والشعوب التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها في الوجود، وغني عن القول أن اليابان تعد مثلاً يُحتذى به فعلى الرغم من قلة مواردها الطبيعية ووعورة أراضيها، استطاعت باعتمادها على تنمية مواردها البشرية أن تحقق التقدم التكنولوجي الهائل، إذن تعد التنمية البشرية من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة في أي مجتمع (شعبان، ٢٠٠١: ١٥).

لذلك نكتسب قضية التعليم والتعلم أهمية قصوى في عالم لم يعد يعترف إلا بالثروة البشرية كثروة وحيدة، فالذين يرتبون لإعادة تخطيط الخريطة العالمية يعلمون جيداً إن مستقبل الدول مرهون بالتعليم واكتساب المعرفة (عمار، ٢٠٠٢: ١٢)، ويمكن النظر إلى التعليم من ثلاث زوايا رئيسة هي: (القصيبي، ١٩٩٥: ٩٢)

الزاوية الأولى: الاهتمام بتوفير التعليم كأداة اكتساب الخبرات والتكنولوجيا.

الزاوية الثانية: التركيز على التعليم من خلال التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

الزاوية الثالثة: التعليم كحق إنساني أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس من أجل تحضير

البشر للعمل، ومن خلال ربط التعليم باكتساب التقانة تمت التوصية بالتركيز على

التعلم التقني والتدريب المهني بدلاً من التوسع في التعليم العام.

ب. التقدم التقني (التكنولوجي):

يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على نمو الإنتاجية الكلية وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي إن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج (خلف، ٢٠٠٦: ١٠٤)، لذلك يرى معظم الاقتصاديين بأن المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم هو بسبب التقدم التقني، والذي يعني إدخال أساليب فنية جديدة أو طرق إنتاجية جديدة في العمليات الإنتاجية والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكل وحدة من المدخلات (جوارثيني وستروب، ١٩٨٨: ٥٨٤) وإن سرعة حصول التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على عدة شروط وهي تتمثل بالآتي: (Roger & James, 2003: 246)

١. مستوى ونوعية التعليم للعمل، ومستوى ونوع الاستثمار في رأس المال البشري، والعمل الاجتماعي في مجال البحث والتطوير.
 ٢. السياسات الحكومية المتبعة والمؤثرة على نمو الإنتاجية الكلية مثل السياسات الضريبية على تدريب العمال والتعليم، وعلى البحث والتطوير، وعلى قوانين الابتكار وحقوق الملكية وغيرها.
 ٣. المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة ومدى فاعليتها وتطورها بمرور الزمن.
- ولا تهدف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالضرورة إلى قياس أثر التقدم التقني وحده في النمو، ولكنها تفسر إسهام العوامل الأخرى المغايرة لمدخلات الإنتاج على نمو المخرجات، ومن هذه العوامل ما يؤثر طردياً في نمو الإنتاجية الكلية، وبالتالي على النمو الاقتصادي كالابتكارات، والظروف المناخية الملائمة، والانفاق العسكري، وقوة السلطة الحاكمة، فضلاً عن السياسات الخاطئة للتيسير، وانعدام الحوافز الاقتصادية، وتدني مستوى الأداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وتفشي الفساد الإداري وغيرها (الشعافي، ٢٠١٤: ١٤١-١٤٢).

ثالثاً: نبذة تاريخية عن سوق العراق للأوراق المالية:

ظهر سوق الأوراق المالية في العراق لأول مرة عندما شرع القانون رقم (24) لسنة 1991 وسمي قانون سوق بغداد للأوراق المالية، وكان وجود السوق نظراً للتحويلات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد العراقي منتصف عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، إذ تم إنشاء العديد من الشركات المساهمة والمختلطة، فضلاً عن الشركات القائمة، ووجود التشريعات والقوانين الجديدة حينها التي كانت تنظم المعاملات المالية والمصرفية والاستثمارية، مما أدى إلى إيجاد حاجة ملحة لظهور سوق لتداول أسهم تلك الشركات، هدفه الأساسي تنظيم ومراقبة الادخارات وتنميتها مع تطوير الوعي الاستثماري وتنظيم عمل الوساطة بتحديد آلية للتداول لحماية حقوق المتعاملين في السوق (التقرير السنوي الرابع، ٢٠٠٧: ٥) وكان هذا السوق سوقاً حكومياً ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وهو مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح، وإنما يهدف إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وصحته وسهولته وسرعته ودقته لحماية الاقتصاد الوطني ومصلحة المتعاملين، وقد أفتتح السوق رسمياً في 1992/3/23 واقتصر التداول فيه على حوالات الخزينة وجميع السندات الصادرة من حكومة العراق وأسهم وسندات الشركات المساهمة العراقية التي يقرر مجلس السوق قبول تداولها في السوق (النجفي، ١٩٩٢: ٨٠) وقد

حددت أهدافاً للسوق والتي تركز على الجانب التنظيمي بُغية تحويل السوق من حالته غير المنظمة إلى سوق مالي منظم تتنوع فيه أدوات الاستثمار لجذب المدخرات من أجل دعم الاقتصاد الوطني ومن هذه الأهداف الآتي: (الصواف، ٢٠٠٤: ١٠٨-١٠٩)

١. تنمية الادخار وتطوير الوعي الاستثماري عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني.

٢. تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل دقة وسرعة هذا التعامل لتحقيق مصلحة المتعاملين وحماية الاقتصاد الوطني.

٣. تنظيم مهنة الوساطة في التعامل بالأوراق المالية، وتحديد حقوق والتزامات الأطراف المعنية والسبل الكفيلة لحماية مصالحها المشروعة.

٤. جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات اللازمة، لتحقيق الغايات المرجوة من السوق.

٥. إقامة ودعم الصلات والروابط مع أسواق الأوراق المالية العربية والعالمية والاستفادة من أساليب التعامل فيها بما يساعد على تطوير السوق.

باشر السوق أعماله بعدد (64) شركة مدرجة في السوق وبلغت عدد العقود المنفذة خلال السنة الأولى (6932) عقداً، واستطاع السوق في حينها إدراج (1113) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة، وأستطاع أن يستقطب في آخر عام له معدلات تداول سنوية تجاوزت (17.5) مليون دولار، أغل هذا السوق بقرار من مجلس إدارته بتاريخ 2003/3/19. في حين تم تأسيس سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/4/18 بعد توقف سوق بغداد، وذلك بموجب القانون المؤقت المرقم (74) ويدار من قبل مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين (شندي، ٢٠١٠: ٢٧٩) ويعد هذا السوق كيان قانوني مستقل من الناحية المالية والإدارية غير مرتبط بجهة، ويقوم على أساس غير ربحي، كما أن القانون قد حدد مصادر التمويل للسوق ويعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات، وبموجب هذا القانون أنيطت لمجلس المحافظين مهمة رسم سياسة السوق واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها (القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية، ٢٠٠٤: ١) وتم عقد أول جلسة تداول فيه بتاريخ 2004/6/24 بأسلوب التداول اليدوي والتسجيل على لوحات بلاستيكية. إذ خصصت لوحة لكل شركة مساهمة يجري التداول على أسهمها وعن طريق المزايدة العلنية المكتوبة والذي أستمّر لغاية 2009/4/19، وهذا الشكل من التداول ساد جميع البورصات في العالم قبل اعتمادها النظم الإلكترونية (التقرير السنوي السابع، ٢٠١٠: ١)

رابعاً: الإنتاجية الكلية باستخدام التحليل الحدودي العشوائي:

١. مفهوم التحليل الحدودي العشوائي:

وهو من النماذج القياسية التي تستخدم في اشتقاق مجموعة النقاط الكفاء أو الحد الإنتاجي الكفاء والذي يمكن قياس الإنتاجية الكلية بالنسبة له، تم تقديمه من قبل إيجنر، أوفيل وشميدت (Aigner, et.al., 1977) وكذلك من قبل ميوسن وفان دين بروك (Meeusen & Vanden Broeck)، ويستند إلى مفهوم وظيفة الإنتاج، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الإنتاج، ويعبر عن التحليل الحدودي العشوائي بنموذج انحدار خطي مع اضطراب (Disturbance term)

لا يتبع التوزيع الطبيعي يعبر عنه بحد خطأ مركب (Error model composed) غير متمائل، ولهذا فإن دالة الإنتاجية تأخذ شكل العلاقة التالية: (نادر و ونوس، ٢٠١٤: ٢٤٢)

$$Y_i = f(X_i, \beta) + e_i \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

Y_i : تشير إلى مخرجات الوحدة i .

X_i : تشير إلى مدخلات الإنتاج المستخدمة بواسطة الوحدة i .

β : تمثل عمود لمعاملات النموذج المقدرة.

e_i : تمثل الخطأ العشوائي الكلي.

وعليه فإن قياس الإنتاجية الكلية للوحدة الإنتاجية i ، هو نسبة الإنتاج الفعلي إلى مستوى الإنتاج المثالي وكالاتي:

$$TB_i = \frac{Y_i}{Y_i^*} \dots \dots \dots (2)$$

ويمكن التعبير عن حد الخطأ المركب (e_i) بالمعادلات الآتية:

$$e_i = v_i - u_i \dots \dots \dots (3)$$

إذ إن:

v_i : قيمة الخطأ العشوائي الناتج عن خطأ القياس والأخطاء العشوائية الأخرى.

u_i : قيمة الخطأ العشوائي الناتج عن انخفاض الإنتاجية الكلية.

وكما يفترض هذا النموذج الآتي: (الخرجي وبتال، ٢٠١٢: ٢٠٠)

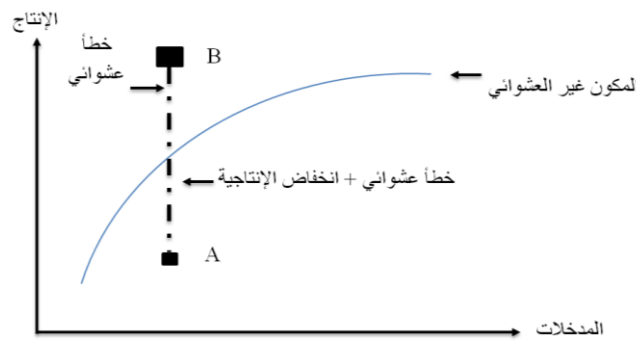
أ. أن يكون توزيع الخطأ العشوائي توزيع معتدل (Normal Distribution) بمتوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت أي إن $N(0, \sigma^2)$.

ب. عدم وجود ارتباط خطي بين الخطأ العشوائي والمتغير العشوائي.

ت. المتغير العشوائي يكون ذو توزيع نصف معتدل (Half-Normal) لان قيمة المتغير العشوائي (نقص الإنتاجية الكلية) لا تأخذ قيمة سالبة لذلك تكون دالة الإنتاج كالاتي:

$$Y_i = f(X_i, \beta) + (v_i - u_i) \dots \dots \dots (4)$$

والشكل (١) يوضح نموذج التحليل الحدودي العشوائي بيانياً.



الشكل (١) التحليل الحدودي العشوائي

Source: Bauer, et al., 1998:95.

من خلال الشكل (1) السابق يتضح بأن المؤسسة (B) تحقق إنتاجية عالية وتقع أعلى من منحنى الإنتاج الحدودي، وهذا ناتج عن الخطأ العشوائي، أما المؤسسة (A) التي تقع أسفل منحنى الإنتاج الحدودي فهي تحقق انخفاض في الإنتاجية الكلية والناتجة من الخطأ العشوائي وحالة نقص الإنتاجية الكلية.

٢. نموذج التحليل الحدودي العشوائي:

وهو أداة لقياس مستوى الإنتاجية الكلية للمؤسسة، إذ يتم تقديرها إما بواسطة دالة الإنتاج أو دالة التكاليف الحدودية العشوائية، ويستند النموذج على فرضية مفادها أن دالة الحدود لإمكانية الإنتاج للوحدة الواحدة تنحرف عن دالة حدود إمكانية الإنتاج للوحدة الواحدة الأمثل بجزء يمثل الخطأ العشوائي وآخر يعكس انخفاض الإنتاجية، بمعنى أن هذه الطريقة تعتمد على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتعد طريقة الحد العشوائي نموذج انحدار خطي مع حد الخطأ (الاضطراب) لا يتبع التوزيع الطبيعي المتماثل (عراج، ٢٠١٤: ٣٢) ويُعرف بأنه نموذج حدودي يعتمد على نظرية الاقتصاد الكمي في قياس الإنتاجية الكلية، إذ يقوم بتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات وبين العوامل التي ساهمت في انخفاض الإنتاجية الكلية، ويفترض النموذج خطأ مركب يتكون من حد خطأ عشوائي ناتج عن خطأ المعاينة أو القياس أو فقدان البيانات، ومن حد الانحرافات التي تعبر عن انخفاض الإنتاجية، وأن الحدان يتوزعان بصورة مستقلة. ووفق هذا المنطق تكون انخفاض الإنتاجية أحادية الجانب ولا يمكن أن تكون سالبة وبهذا يتم الفصل بينهما (Otieno, et.al., 2011:393) وكذلك فهو منهج بارامتري يخلط بين آثار سوء الموصفات للشكل الوظيفي لكل من دالة الإنتاج وحد نقص الإنتاجية الكلية ويحدد الإنتاجية المطلقة للقطاعات أو المؤسسات، ونموذج التحليل الحدودي العشوائي (Stochastic Frontier Analysis, SFA) على عكس تحليل مغلف البيانات (Data Envelops Analysis, DEA) الذي يسعى إلى تحديد إنتاجية قطاع معين نسبة إلى القطاعات الأخرى في نفس المجال. وتمتلك كلا الطريقتين العديد من الميزات، إذ تتمتع طريقة (DEA) بميزة رئيسية لا تتطلب معلومات تفصيلية، فيما عدا كمية المدخلات والمخرجات ويتم قياس الإنتاجية الكلية بالنسبة لأعلى أداء يمكن تسجيله ومقارنة بقية المشاهدات مع هذه النسبة، ومع ذلك فإن التقدير المستند حساس للأخطاء المرتكبة خلال القياس أو الانحرافات الأخرى في البيانات لأن تحليل مغلف البيانات يعزو جميع الانحرافات عن الحدود إلى انخفاض الإنتاجية، في المقابل تمكن قوة التحليل الحدودي العشوائي بأنها تأخذ بنظر الاعتبار الانحرافات العشوائية في البيانات، كما تسمح بإجراء اختبار إحصائي للفرضيات المتعلقة بهيكل الإنتاج ومقدار نقص الإنتاجية الكلية (Hossain, et.al., 2012:2)، فضلاً عن ذلك يمكن تصنيف نماذج الحدود على أنها إما قطعية (حتمية) (Deterministic) أو عشوائية (Stochastic)، لذلك فإن النماذج الحتمية حساسة للقيم المتطرفة، وبشكل عام فإن معظم الدراسات تحلل التغيرات في الإنتاجية من خلال تغيير الكفاءة التقنية وتغير التقدم التكنولوجي وتغير كفاءة القياس (Coelli, 2003:321).

لذلك أمسى التحليل الحدودي العشوائي يُفضل على تحليل مغلف البيانات نظراً لميزاته التطبيقية ومن أهمها فصله بين الأخطاء العشوائية وانخفاض الإنتاجية الكلية، وقدرته على استيعاب البيانات الكبيرة، فضلاً عن عدم حساسيته للقيم المتطرفة (شبيب، ٢٠٠٥: ١١٣) ولقد استخدم البحث

أسلوب التحليل الحدودي العشوائي لقياس وتحليل الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية، من أجل التعرف على إنتاجية السوق خلال مدة البحث.

خامساً: قياس الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية:

١. تحديد عينة ومتغيرات الدراسة:

تم تطبيق النموذج على جميع الشركات المكونة لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2009-2017) والبالغة (75) شركة ولمدة (9) سنوات، وقد بلغت عدد المشاهدات (675) مشاهدة، وعليه جمعت البيانات اللوحية (المقطعية) لجميع الشركات عينة الدراسة خلال السلسلة الزمنية (مدة الدراسة) وهو ما يسمى (Panel Data). علماً بأنه قد تم استبعاد قطاع التحويل المالي لعدم توفير البيانات خلال المدة (2009-2017)، وكذلك تم استبعاد قطاع الاتصالات لأن أسهم شركاته لم يتم تداولها في سوق العراق للأوراق المالية إلا بعد عام 2013، وتم تحديد عائد الشركة كمتغير تابع، في حين تم اختيار (عائد السوق، القيمة المتداولة، القيمة السوقية، والقيمة الدفترية) كمتغيرات مستقلة للنموذج ويتفق مع دراسات أجنبية منها دراسة كل من (Hasan, et.al., 2012) و (Baten, 2014) و (Quader & Dietrich, 2014). وبينت الدراسات أعلاه إنه يفضل استخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لتقدير نمو الإنتاجية حسب أسلوب SFA. وكذلك اعتماد التوزيع النصف طبيعي في تقدير أنموذج SFA لأنه يساهم في تفسير مكونات خطأ نقص الإنتاجية الكلية إلى خطأ ضعف الإنتاجية والخطأ العشوائي.

٢. تقدير العوامل الداخلية المحددة لنمو الإنتاجية الكلية:

تم الاعتماد على أنموذج (SFA) لتقدير العوامل المحددة للإنتاجية الكلية لغرض الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومؤكدة، كما تم توظيف برنامج STATA للحصول على نتائج تقدير أنموذج SFA لنمو الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1) نتائج تقدير العوامل المحددة لنمو الإنتاجية الكلية
في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2017)

Variables	Coefficient	Std. Error	Z	Prob
Log X ₁	1.071657	0.3267941	3.28	0.001
Log X ₂	0.0083636	0.0258939	0.32	0.747
Log X ₃	0.4846561	0.0423918	11.43	0.000
Log X ₄	0.5472646	0.0276199	-19.81	0.000
Constant	-3.946501	1.539253	-2.56	0.000
Sigma-u	0.6352589	0.0942048	6.74	0.000
Sigma-v	0.7391322	0.0481243	15.36	0.000
Lambda	0.8594659	0.1320708	6.51	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي STATA الإصدار 14.

من خلال الجدول (1) يلاحظ أنه عندما يزداد عائد السوق بنسبة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عائد الشركة بنسبة (1.07%)، وعندما تزداد القيمة المتداولة بنسبة (1%) فعائد الشركة يزداد بنسبة (0.01%)، في حين عندما تزداد القيمة السوقية بنسبة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عائد الشركة بنسبة (0.48%)، وكذلك عندما تزداد القيمة الدفترية بنسبة (1%) فعائد الشركة يزداد بنسبة

(0.55%). وإحصائياً ومن خلال القيم الاحتمالية للمتغيرات فإن قيمة (عائد السوق، القيمة السوقية، القيمة الدفترية) قد بلغت (0.001، 0.000، 0.000) على التوالي وهي بذلك أقل من (0.01)، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تدل بوجود تأثير للمتغيرات (عائد السوق، القيمة السوقية، والقيمة الدفترية) على الإنتاجية الكلية لسوق العراق للأوراق المالية وتعد من العوامل المحددة لها، أما القيمة المتداولة فقد سجلت معنوية إحصائية بلغت (0.747) وهي أكبر من (0.01) لذلك تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، أي إن القيمة المتداولة، ليس لها تأثير على الإنتاجية الكلية للسوق.

كما تشير قيمة Lambda والبالغة (0.85) بأن التقلب في عائد الشركة يعود بشكل (85%) إلى نقص الإنتاجية الكلية، كما تظهر معلمة Sigma-u والتي تساوي (0.63) باحتمالية أقل من (0.01)، إن اختيار أنموذج التوزيع النصف طبيعي لتقدير العوامل المحددة للإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية كان مشخص بشكل صحيح، وأيضاً يُبين معلمة Sigma-V دقة تشخيص اختيار أنموذج التوزيع النصف طبيعي لتفسير معلمة نقص الإنتاجية وهي تساوي (0.73) وعند مستوى معنوية (0.01).

٣. تقدير معدلات نمو الإنتاجية الكلية حسب القطاعات:

بعد أن تم التعرف على العوامل الداخلية المحددة لنمو الإنتاجية الكلية، نتناول آنفاً عرض متوسطات إجمالي الإنتاجية الكلية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2009-2017)، إذا تم تقدير هذه المتوسطات من خلال النموذج المقدر في الجدول (1)، والجدول (2) يوضح متوسطات إجمالي الإنتاجية لقطاعات السوق خلال مدة البحث وحسب الأهمية.

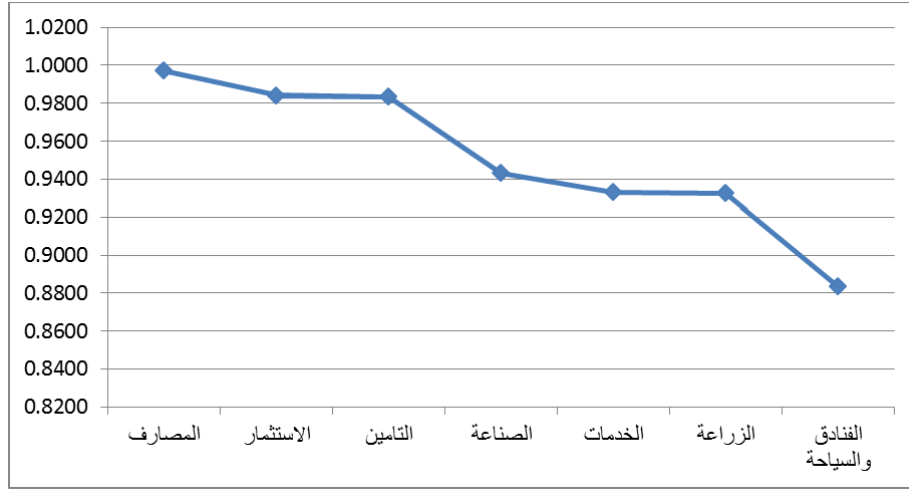
الجدول (2) متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية
لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2017)

القطاعات	متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية
المصارف	0.9972
الاستثمار	0.9842
التأمين	0.9834
الصناعة	0.9432
الخدمات	0.9331
الزراعة	0.9323
الفنادق والسياحة	0.8836
المتوسط الكلي	0.9544

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA الإصدار 14 والملحق الإحصائي (1).

من خلال بيانات الجدول (2) السابق يتضح بأن قطاع المصارف حقق المرتبة الأولى بمتوسط إنتاجية كلية بلغت (0.997) خلال المدة (2009-2017)، ويليه قطاع الاستثمار مسجلاً قيمة قدرها (0.984)، أما قطاع التأمين فقد احتل المركز الثالث بقيمة مقدارها (0.983). في حين حقق القطاع السياحي أقل متوسط إنتاجية إذ بلغ (0.883)، هذه النتائج مقبولة إلى حدٍ ما خصوصاً إذا ما علمنا إن قطاع المصارف يشكل أكثر (70%) من القيمة المتداولة في سوق العراق للأوراق

المالية، والشكل (2) يوضح متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2017-2009).



الشكل (2) متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2017-2009)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

سادساً: الخاتمة:

١. الاستنتاجات:

- أ. يعد نمو الإنتاجية الكلية هدفاً استراتيجياً لإدارة القطاعات والشركات في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تسعى جاهدة لتحقيقه والمحافظة على مستواه من خلال كل المستلزمات والإمكانيات الضرورية لذلك، ويعد ذلك جزءاً مهماً في النمو الاقتصادي للبلاد وبذلك فإنه يهتم كل الأطراف من خارج السوق وليس فقط المستثمرين فيه.
- ب. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نمو الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية بشكل مباشر أو غير مباشر فمنها ما هي عوامل داخلية تعتمد على قراراته واستراتيجيته.
- ت. صغر حجم بعض قطاعات سوق العراق للأوراق المالية مثل قطاع التأمين، الاستثمار، والزراعة والذي لا تتجاوز عدد شركاته عن سبعة شركات، في حين تستحوذ قطاعات أخرى على معظم تعاملات السوق كقطاع المصارف،
- ث. أظهرت نتائج النموذج التحليلي الحدودي العشوائي إن (عائد السوق، القيمة السوقية، والقيمة الدفترية) لها تأثير معنوي على الإنتاجية الكلية لسوق العراق للأوراق المالية وتعد من العوامل المحددة لها، فعندما تزداد هذه المتغيرات بنسبة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عائد الشركة بنسبة (1.07، 0.48، 0.55) على التوالي، أما (القيمة المتداولة) ليس لها تأثير معنوي على الإنتاجية الكلية للسوق وذلك لأنه عندما تزداد بنسبة (1%) فإن ذلك لا يؤدي إلى زيادة عائد الشركة إلا بنسبة (0.01).
- ج. تصدر مصرف بابل على قطاع المصارف في متوسط إجمالي الإنتاجية الكلية خلال مدة الدراسة مسجلاً قيمة قدرها (0.998) وأقل قيمة سجلها مصرف الائتمان بلغت (0.996)، في قطاع الاستثمار فقد جاءت شركة الخير بالمرتبة الأولى بقيمة بلغت (0.994)، أما المرتبة الأخيرة من

حصة شركة الأمين بقيمة مقدارها (0.973)، في حين سجلت شركة الخليج المركز الأول على قطاع التأمين بقيمة قدرها (0.998) والمركز الأخير لشركة دار السلام بقيمة (0.978).

٢. التوصيات:

- أ. ضرورة متابعة وإطلاع المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية على مستوى النمو في الإنتاجية الكلية للشركات في السنوات السابقة من خلال متابعة أهم المؤشرات المعبرة عن ذلك النمو مما يساعدهم في تقييم ما إذا كان سعر سهم تلك الشركة مرتفع أم مناسب لشراء ذلك السهم.
- ب. إن الإصلاح الاقتصادي والمالي واستقرار الوضع الأمني في العراق وتعميق وعي المستثمر للأسس العلمية للاستثمار ضرورية جداً لتطوير سوق العراق للأوراق المالية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ت. لا بد من توجيه وتشجيع الاستثمار في شركات سوق العراق للأوراق المالية وبالذات القطاعين الصناعي والزراعي لكي يساهم في بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخاصة وإن العراق بأمس الحاجة إلى هذا النوع من الاستثمار وذلك من أجل التخلص من هيمنة القطاع النفطي.
- ث. ضرورة الالتزام بإصدار نشرات يومية، أسبوعية، شهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، والتوجه نحو نشر تلك البيانات من خلال شبكة الأنترنت لمزيد من التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في سوق العراق للأوراق المالية من قبل الجميع.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. أبو العينين، سهير وآخرون، (2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 167، معهد التخطيط القومي.
٢. اسماعيل، عمر، (2000)، الإنتاجية: أهميتها - وسائل قياسها - وسبل تطورها، مجلة رؤية.
٣. أيوب، بان هاني وآخرون، (2011)، تقويم كفاءة الأداء باستخدام بعض المؤشرات الإنتاجية، مجلة الأستاذ. من خلال الرابط: Iraqi Academic Scientific Journals.
٤. بابكر، مصطفى، (2007)، الإنتاجية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 61، المعهد العربي للتخطيط.
٥. بني حمدان، خالد محمد طلال، (2013)، تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، بحث استطلاعي لأراء عينة من متخذي القرارات في شركات التأمين الأردنية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان "اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، الأردن.
٦. جوار تيني، جيمس وستروب، ريجارد، (1988)، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٧. حواس، أمين وآخرون، (2014)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط.
٨. الخزرجي، ثريا عبدالرحيم وبثال، أحمد حسين، (2012)، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 66، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. خلف، فليح حسن، (2006)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٠. ز غول، أحمد حسن، (1994)، الاتجاهات الحديثة في قياس التغير في الإنتاجية الكلية للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 18، العدد 4.
١١. سامو يلسون وهاس، نور، (2006)، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
١٢. سلطة الائتلاف المؤقتة، (2004)، القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية، الأمر الائتلافي رقم 74، بغداد، العراق.
١٣. سوق العراق للأوراق المالية، (2007)، التقرير السنوي الرابع، قسم العلاقات العامة، دار البلاد للطباعة، بغداد، العراق.
١٤. سوق العراق للأوراق المالية، (2010)، التقرير السنوي السابع، بغداد، العراق.

١٥. شبيب، باسم، (2005)، قياس الإنتاجية الكلية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
١٦. الشافعي، نجيب محمد حمودة، (2014)، أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2010، المجلة الأردنية للعلوم والاقتصاد، المجلد 1، العدد 2.
١٧. شعبان، محمد، (2001)، تغير استراتيجيات وظيفة الموارد البشرية، الندوة الدولية الأولى تحت عنوان "التصرف في الموارد البشرية - الاستراتيجيات والتطبيقات للفترة 7-8 تموز 2001"، دمشق، سوريا.
١٨. شندي، أديب قاسم، (2010)، النقود والبنوك، ط1، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، العراق.
١٩. الصواف، خالد حسين، (2004)، أسواق الأوراق المالية في أقطار عربية مختارة، مجلة كلية الحقوق، المجلد 6، العدد 9، جامعة النهريين.
٢٠. عجمية، محمد عبدالعزيز والي، محمد علي، (2004)، التنمية الاقتصادية - مفهومها، نظريتها وسياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٢١. عراج، ياسمين، (2014)، تقييم كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات - دراسة حالة مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
٢٢. علي، حمزة والياس، حفيظ، (2014)، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركاً للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، جامعة معسكر.
٢٣. عمار، حامد، (2002)، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مجلة المنتدى، العدد 5، جامعة الدول العربية.
٢٤. فلمبان، فريد هاشم، (2000)، نمو معامل الإنتاجية الكلية والتطور التقني وأثرها في خدمة النقل الجوي بالملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على الخطوط الجوية العربية السعودية 1970-1990، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 24، العدد 1.
٢٥. القسبي، جورج، (1995)، التنمية البشرية - مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
٢٦. مصطفى، محمد مدحت وأحمد، سهير عبدالظاهر، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.
٢٧. نادر، نهاد وونوس، باسل، (2014)، تحليل أثر نوع الملكية على الكفاءة الفنية لمحطات الحاويات في حوض البحر المتوسط، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 5، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
٢٨. ناصف، ايمان عطية، (2016)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر. من خلال الرابط: www.almanhal.com
٢٩. النجفي، حسن، (1992)، سوق بغداد للأوراق المالية، مطبعة النجفي، بغداد، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Bauer, P., W., *et.al.*, (1998), Consistency Conditions for Regulatory Analysis of Financial Institutions: A comparison of Frontier Efficiency Methods, Journal of Economics and Business, No.50.
2. Chang, B., Kwon, (2010), The Determinants of Total Factor Productivity Growth in KORE and Sing a pore, A Thesis Master of Pubticpolicy, Georgetown University, Washington.
3. Coelli, Tim, *et.al.*, (2003), A Stochastic Frontier Approach to Total Factor Productivity Measurement in Bangladesh Crop Agriculture: 1961-1992, Journal of International Development, Vol. 15.
4. Gregory, N., Mankiw, (2003), Macro Economic, Traduit Par: Jean Houard, 3rd Edition, Deboeck, Paris.
5. Hassain, Kamrul, *et.al.*, (2012), Stochastic Frontier Approach and Data Envelopment Analysis to Total Factor Productivity and Efficiency Measurement of Bangladeshi Rice, Plosone10, e46081, doi:10. 1371.
6. Joshi, R. & Singh, S., (2010), Estimation of Total Factor Productivity in the Indian Germent in Dustry, Journal of Fashion Marketing Management, Vol. 14, No. 1.
7. Otieno, R., K., *et.al.*, (2011), Sea-Port Operational Efficiency: An Evaluation of Five Asian Ports Using Stochastic Frontier Production Function Model, Journal of Services Science and Management, No. 4.
8. Roger, James & Ditz, James, (2003), The Process of Economic Development, Rutledge Taylor and Francis Group, USA.

**الملحق (1) المتوسط الكلي لإجمالي الإنتاجية الكلية لسوق العراق للأوراق المالية وشركاته
للمدة (2017-2009)**

ت	الشركات	متوسط انتاجية الشركات
1	الأهلية	0.9709
2	الحديثة	0.9849
3	الشرق الأوسط	0.8344
4	العراقية للبنور	0.9707
5	العراقية للحوم	0.9608
6	العراقية الزراعية	0.8719
7	الأهلي	0.9974
8	الشرق الأوسط	0.9971
9	الشمال	0.9976
10	المتحد	0.9976
11	المنصور	0.9969
12	الموصل	0.9977
13	إيلاف	0.9978
14	بابل	0.9981
15	بغداد	0.9963
16	دار السلام	0.9965
17	دجلة	0.9971
18	التجاري	0.9972
19	سومر	0.9971
20	كوردستان	0.9964
21	العراقي	0.9972
22	أشور	0.9976
23	الاتحاد	0.9972
24	الاستثمار	0.9971
25	الاقتصاد	0.9966
26	الائتمان	0.9961
27	الخليج	0.9974
28	الأهلية	0.9857
29	الأمين	0.9825
30	الحمراء	0.9833
31	الخليج	0.9878
32	دار السلام	0.9776
33	الأمين	0.9733
34	البياتك	0.9785
35	الخير	0.9939
36	الوئام	0.9789
37	الزوراء	0.9805
38	الأصباغ الحديثة	0.9868
39	الشمالية	0.9965
40	المنصور الدوائية	0.9861
41	الوطنية البلاستيكية	0.9914
42	الوطنية المعدنية	0.9870
43	الألبسة الجاهزة	0.9239
44	الصناعات الإلكترونية	0.9910
45	الصناعات الخفيفة	0.9941

ت	الشركات	متوسط انتاجية الشركات
46	الصناعات الكيماوية	0.7518
47	الهلال الصناعية	0.9936
48	الحديثة للإنشائية	0.9902
49	بغداد للمشروبات	0.9953
50	بغداد للتغليف	0.9465
51	الخازر للإنشائية	0.9665
52	الخيطة الحديثة	0.9694
53	العراقية للسجاد	0.9224
54	العراقية للكارتون	0.9913
55	الوطنية للأثاث	0.9774
56	العراقية للتمور	0.9906
57	العراقية الهندسية	0.9726
58	الكندي للقاحات	0.9836
59	العراقية	0.9866
60	الأمين	0.9831
61	البادية	0.9668
62	المعمورة	0.9849
63	النخبة	0.9811
64	بغداد للنقل	0.7540
65	الكرخ	0.8754
66	السياحية الموصل	0.7369
67	فندق فلسطين	0.9351
68	الوطنية	0.9404
69	فنادق المنصور	0.9018
70	فنادق عشتار	0.8848
71	فنادق كربلاء	0.9744
72	فندق آشور	0.8707
73	فندق السدير	0.8189
74	فندق بابل	0.8378
75	فندق بغداد	0.9355
	Total	0.9544

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي STATA الإصدار 14 وباعتماد على الملحق 2.

الملحق (2) عائد الشركة، عائد السوق، القيمة المتداولة، القيمة السوقية، والقيمة الدفترية
لشركات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2017-2009)

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
قطاع المصارف						
المصرف الأهلي	2009	0.87	100.86	351	43500	45616
B1	2010	0.81	100.98	3304	40500	45183
	2011	0.85	136.03	1424	85000	97442
	2012	0.84	125.02	1202	84000	143188
	2013	0.82	113.15	1027	124640	151308
	2014	0.9	998.21	25719	225000	233466
	2015	0.55	730.56	41961	137500	215586
	2016	0.41	649.48	94	102500	203109
	2017	0.47	580.54	759	117500	221251
المصرف التجاري	2009	1.45	100.86	9383	87000	78506
B2	2010	1.39	100.98	12112	83400	91467
	2011	1.27	136.03	25138	127000	132086
	2012	1.27	125.02	15003	127000	139593
	2013	0.92	113.15	15099	138000	193384
	2014	0.66	998.21	7804	165000	281534
	2015	0.41	730.56	10465	102500	272301
	2016	0.48	649.48	16460	120000	277057
	2017	0.49	580.54	15105	122500	665993
المصرف العراقي	2009	1.05	100.86	5176	53751	40767
B3	2010	0.9	100.98	41592	46072	51758
	2011	1.01	136.03	40474	103407	87437
	2012	1.23	125.02	29094	186960	141127
	2013	1.29	113.15	189245	260580	198914
	2014	0.95	998.21	75301	237500	226494
	2015	0.51	730.56	38151	127500	229303
	2016	0.6	649.48	6434	150000	239644
	2017	0.5	580.54	3026	125000	247114
مصرف آشور	2009	1.1	100.86	8288	63250	55889
B4	2010	0.88	100.98	3559	58696	62255
	2011	0.99	136.03	3773	66033	56964
	2012	0.93	125.02	3317	139500	135539
	2013	0.74	113.15	1154	155400	182369
	2014	0.93	998.21	16032	232500	215164
	2015	0.43	730.56	15909	107500	211942

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2016	0.34	649.48	407	85000	224189
	2017	0.3	580.54	2395	75000	236659
مصرف الاتحاد	2009	1.05	100.86	2800	52500	35712
B5	2010	0.9	100.98	2157	45000	43599
	2011	1.05	136.03	1736	62790	48130
	2012	1.03	125.02	76843	103000	97790
	2013	1.35	113.15	44370	205200	180682
	2014	0.93	998.21	92377	234360	229698
	2015	0.69	730.56	1569	173880	213469
	2016	0.4	649.48	15967	100800	213469
	2017	0.29	580.54	135	73080	213469
مصرف الاستثمار	2009	1.6	100.86	12310	80640	46756
B6	2010	1.24	100.98	9431	93025	72090
	2011	0.95	136.03	31662	95000	89931
	2012	1.01	125.02	50111	101000	87319
	2013	0.97	113.15	56903	150350	156151
	2014	1	998.21	16176	250000	249046
	2015	0.68	730.56	9384	170000	248101
	2016	0.6	649.48	5880	150000	274345
	2017	0.42	580.54	5771	105000	262294
مصرف الاقتصاد	2009	4	100.86	2734	280000	44421
B7	2010	1.3	100.98	1378	98800	44327
	2011	1.49	136.03	29475	149000	30131
	2012	1.13	125.02	38924	113000	-39951
	2013	0.8	113.15	19584	120000	-42132
	2014	0.72	998.21	42	108000	5521
	2015	0.72	730.56	1378	108000	18479
	2016	0.72	649.48	2734	108000	98912
	2017	0.43	580.54	49251	89076	98912
مصرف الائتمان	2009	3.4	100.86	2442	289000	108436
B8	2010	2.45	100.98	2291	245000	132431
	2011	3.5	136.03	22443	360000	149571
	2012	2.35	125.02	5497	235000	169754
	2013	2.41	113.15	3625	361500	191265
	2014	1.05	998.21	3625	262500	284441
	2015	0.59	730.56	28148	147500	296157
	2016	0.75	649.48	4719	187500	303975

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2017	0.68	580.54	7602	170000	303975
مصرف الخليج	2009	1.8	100.86	17064	90000	27632
B9	2010	0.9	100.98	12611	51291	26625
	2011	1.01	136.03	16196	104989	79150
	2012	1.09	125.02	31640	113305	103927
	2013	1.15	113.15	39049	287500	221741
	2014	0.9	998.21	149809	270000	242626
	2015	0.51	730.56	45301	153000	223010
	2016	0.45	649.48	16167	135000	274745
	2017	0.39	580.54	18468	117000	274745
مصرف الشرق الأوسط	2009	2.6	100.86	20247	143000	-18421
B10	2010	1.1	100.98	23760	72600	-33772
	2011	1.92	136.03	103007	192000	4937
	2012	1.46	125.02	53154	219000	43192
	2013	1.6	113.15	140576	240000	27855
	2014	0.6	998.21	21346	150000	119405
	2015	0.51	730.56	11323	127500	83896
	2016	0.43	649.48	27645	107500	170947
	2017	0.35	580.54	18956	87500	170947
مصرف الشمال	2009	2	100.86	21258	200000	80878
B11	2010	2	100.98	61283	200000	72843
	2011	2.01	136.03	68100	351750	-20580
	2012	2.54	125.02	108926	533400	-91905
	2013	2.07	113.15	88395	548550	138767
	2014	1.05	998.21	32194	315000	173205
	2015	0.26	730.56	16201	78000	179901
	2016	0.12	649.48	931	60000	245886
	2017	0.2	580.54	2445	60000	245886
مصرف المتحد	2009	1.85	100.86	57974	185000	99325
B12	2010	1.76	100.98	23628	264000	163293
	2011	2.69	136.03	280058	538000	219936
	2012	1.84	125.02	88423	460000	215786
	2013	1.18	113.15	102888	354000	235587
	2014	0.71	998.21	6532	231000	207523
	2015	0.37	730.56	43708	111000	205118
	2016	0.31	649.48	38723	93000	207344
	2017	0.23	580.54	5011	69000	241072

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
مصرف المنصور	2009	1.3	100.86	9914	97500	79134
B13	2010	1.4	100.98	9531	105000	77295
	2011	1.29	136.03	10213	129000	95343
	2012	1.23	125.02	12530	290280	232579
	2013	1.74	113.15	18534	435000	259796
	2014	0.81	998.21	12422	210000	258596
	2015	0.87	730.56	5401	217500	247492
	2016	0.99	649.48	11442	247500	265300
	2017	0.73	580.54	4408	182500	312344
مصرف الموصل	2009	1.55	100.86	4404	77500	48018
B14	2010	0.91	100.98	11107	45500	49034
	2011	1.35	136.03	14105	101250	74241
	2012	0.85	125.02	27717	171700	210737
	2013	0.87	113.15	32862	175740	248316
	2014	0.73	998.21	24576	147460	250979
	2015	0.25	730.56	7995	631250	252063
	2016	0.56	649.48	76160	141400	261225
	2017	0.32	580.54	79623	80800	302907
مصرف إيلاف	2009	0.97	100.86	375	97000	13159
B15	2010	0.97	100.98	375	97000	24900
	2011	0.97	136.03	375	97000	67321
	2012	0.88	125.02	2613	88000	66526
	2013	0.77	113.15	593	117040	104042
	2014	0.73	998.21	221	110960	108168
	2015	0.4	730.56	136	100000	186241
	2016	0.29	649.48	15117	276100	227770
	2017	0.3	580.54	3199	75000	234374
مصرف بابل	2009	1.75	100.86	5295	87500	26642
B16	2010	0.87	100.98	9525	43500	21035
	2011	0.81	136.03	6526	81000	53503
	2012	0.78	125.02	53337	78000	53215
	2013	0.7	113.15	67307	105000	77514
	2014	0.39	998.21	3416	697551	50065
	2015	0.29	730.56	2630	686891	95844
	2016	0.33	649.48	6944	82500	190122
	2017	0.3	580.54	9229	75000	190122
مصرف بغداد	2009	2.45	100.86	93125	208250	80153

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
B17	2010	1.79	100.98	21625	179000	58279
	2011	3.48	136.03	35333	392892	71594
	2012	1.8	125.02	29765	315000	120758
	2013	2.06	113.15	50340	515000	177641
	2014	1.55	998.21	53879	387500	177584
	2015	1.17	730.56	30200	292500	155800
	2016	0.91	649.48	29787	227500	232222
	2017	0.61	580.54	28437	152500	225041
مصرف دار السلام	2009	5.65	100.86	3351	378550	54252
B18	2010	6.1	100.98	3969	439200	57447
	2011	4.25	136.03	5178	449650	97209
	2012	3	125.02	8486	317400	113212
	2013	1.12	113.15	14318	168000	158446
	2014	0.91	998.21	9264	136500	147490
	2015	0.27	730.56	42495	40500	147490
	2016	0.13	649.48	18544	19500	147490
	2017	0.13	580.54	18544	19500	147490
مصرف دجلة	2009	0.71	100.86	707	35500	24879
B19	2010	0.71	100.98	707	35500	12422
	2011	0.85	136.03	1543	42500	10804
	2012	0.85	125.02	395	42500	60764
	2013	0.85	113.15	395	42500	65635
	2014	0.66	998.21	45338	66000	67965
	2015	0.27	730.56	102999	28620	126333
	2016	0.28	649.48	2717	31360	126333
	2017	0.25	580.54	0.7	28000	126333
مصرف سومر	2009	0.9	100.86	6972	45000	35758
B20	2010	0.81	100.98	1038	56700	60671
	2011	0.82	136.03	1578	82000	87757
	2012	1.02	125.02	6427	154020	125126
	2013	1	113.15	56211	187300	162952
	2014	1	998.21	47585	250000	218443
	2015	0.95	730.56	5474	237500	209203
	2016	0.9	649.48	14446	225000	245829
	2017	0.9	580.54	14436	225000	242751
مصرف كوردستان	2009	1.85	100.86	638	92500	39796
B21	2010	1.42	100.98	1248	142000	87596

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2011	2.5	136.03	7107	375000	155401
	2012	2.1	125.02	34315	630000	327365
	2013	2.25	113.15	11388	675000	351257
	2014	1.9	998.21	95389	760000	368850
	2015	1.45	730.56	3288	580000	393454
	2016	1.26	649.48	7753	504000	510930
	2017	1.28	580.54	10843	512000	553107
قطاع التأمين						
الشركة الأهلية	2009	1.3	100.86	47	1690	1281
E1	2010	1.13	100.98	159	1704	1288
	2011	0.89	136.03	439	2225	1993
	2012	0.91	125.02	725	2275	2229
	2013	0.88	113.15	270	2200	2595
	2014	0.95	998.21	250	2375	2427
	2015	0.5	730.56	53	1250	2311
	2016	0.42	649.48	27	1050	2308
	2017	0.4	580.54	9	1000	2227
شركة الأمين	2009	1.4	100.86	26	1400	1401
E2	2010	1.35	100.98	577	1350	1430
	2011	1.22	136.03	398	2440	1937
	2012	1.05	125.02	447	2100	2298
	2013	2	113.15	249	4000	3149
	2014	1.42	998.21	1856	4250	2806
	2015	0.77	730.56	987	2626	2867
	2016	0.69	649.48	174	2319	-1212
	2017	0.47	580.54	577	1603	-1031
شركة الحمراء	2009	1.1	100.86	1	600	1858
E3	2010	1.5	100.98	258	2250	1858
	2011	2.2	136.03	93	3300	3016
	2012	1.71	125.02	11	3420	-2900
	2013	1.5	113.15	524	3420	-2122
	2014	1.71	998.21	1560	8550	-1617
	2015	0.64	730.56	524	3200	-709
	2016	0.42	649.48	286	2100	-81
	2017	0.42	580.54	126	2100	1294
شركة الخليج	2009	1.3	100.86	745	1300	1093
E4	2010	1.44	100.98	1037	1440	1052

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2011	0.74	136.03	1908	14800	1934
	2012	0.92	125.02	561	1840	2109
	2013	0.64	113.15	369	1280	2152
	2014	0.59	998.21	50	1380	1896
	2015	0.35	730.56	160	7200	1908
	2016	0.48	649.48	224	950	1936
	2017	0.53	580.54	102	1060	2620
شركة دار السلام	2009	2.4	100.86	147	4800	2843
E5	2010	4.35	100.98	259	9570	3050
	2011	3.3	136.03	4989	7986	3204
	2012	2.1	125.02	284	5082	3801
	2013	2.17	113.15	268	6293	4156
	2014	1.91	998.21	61	3407	4450
	2015	1.01	730.56	115	3406	4916
	2016	0.81	649.48	10	3405	4683
	2017	0.97	580.54	341	3404	4246
قطاع الاستثمار						
شركة الأمين	2009	0.95	100.86	3	713	741
I1	2010	0.9	100.98	1	675	629
	2011	0.66	136.03	5	495	741
	2012	0.66	125.02	6	495	670
	2013	1.52	113.15	543	1140	663
	2014	2	998.21	243	2000	789
	2015	1.6	730.56	13	1600	652
	2016	1.65	649.48	5	1650	582
	2017	1.15	580.54	8	1725	982
شركة الباتك	2009	1	100.86	32	1000	-7
I2	2010	0.93	100.98	48	930	-7
	2011	0.9	136.03	1	900	-170
	2012	0.9	125.02	204	900	-455
	2013	0.9	113.15	372	900	-507
	2014	0.9	998.21	3	900	-522
	2015	0.8	730.56	1	800	-553
	2016	0.72	649.48	0.7	720	-590
	2017	0.72	580.54	0.9	720	-673
شركة الخير	2009	1	100.86	1467	7000	7654
I3	2010	0.39	100.98	254	2730	7654

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2011	0.56	136.03	563	3920	7195
	2012	0.32	125.02	15	2240	6857
	2013	0.42	113.15	40	2940	6548
	2014	0.39	998.21	2	2730	6448
	2015		730.56		2730	6357
	2016	0.2	649.48	524	1400	6357
	2017	0.22	580.54	165	1540	6357
شركة الوئام	2009	1.8	100.86	317	2250	1606
I4	2010	1.95	100.98	26	2925	1619
	2011	1.6	136.03	763	3200	2214
	2012	1.57	125.02	641	3140	2255
	2013	1.5	113.15	1458	3000	2176
	2014	1.19	998.21	10	2380	1830
	2015	0.89	730.56	286	1780	1784
	2016	0.89	649.48	286	1780	1758
	2017	0.89	580.54	286	1780	1804
شركة الزوراء	2009	1.1	100.86	8	1100	1174
I5	2010	1.1	100.98	158	1100	1174
	2011	1.15	136.03	337	1150	1260
	2012	1.29	125.02	63	1484	1267
	2013	1	113.15	90	1150	1293
	2014	0.7	998.21	7	805	1303
	2015	0.52	730.56	56	508	1231
	2016	0.4	649.48	24	460	1184
	2017	0.4	580.54	0.4	460	1149
قطاع الخدمات						
الشركة العراقية للنقل البري	2009	5.9	100.86	5939	20060	6791
S1	2010	14.55	100.98	6085	49470	6277
	2011	5.35	136.03	21721	53500	11285
	2012	5.5	125.02	10340	55000	12047
	2013	2.15	113.15	6073	30100	-10879
	2014	1.52	998.21	4469	212800	-9495
	2015	1.18	730.56	2905	165200	-8139
	2016	1	649.48	3074	14000	-8139
	2017	0.71	580.54	2119	9940	-8139
شركة الأمين	2009					
S2	2010	3.06	100.98	162	2129	-5345

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2011	3.25	136.03	509	2262	-5368
	2012	2.91	125.02	26	2025	-5379
	2013	1	113.15	4067	6960	-5460
	2014	0.7	998.21	1022	4872	-5510
	2015	0.7	730.56	1022	4872	-5991
	2016	0.45	649.48		3132	-2608
	2017	0.5	580.54	14	3480	-2608
شركة البادية	2009	6	100.86	433	5400	2761
S3	2010	13.25	100.98	3748	17888	2081
	2011	9.75	136.03	2987	17550	1922
	2012	5.49	125.02	5898	9882	1987
	2013	4.22	113.15	636	8440	3029
	2014	1.47	998.21	1497	3234	2763
	2015	0.92	730.56	1900	2024	2771
	2016	0.73	649.48	98	1606	2632
	2017	0.59	580.54	143	1298	2632
شركة المعمورة	2009	2.3	100.86	6588	16346	7763
S4	2010	2.31	100.98	9217	27088	12763
	2011	3.29	136.03	20616	38580	13184
	2012	3.85	125.02	8867	45147	13560
	2013	4.19	113.15	17789	62892	15855
	2014	4.88	998.21	12145	80574	18363
	2015	3.87	730.56	9781	74304	19918
	2016	2.32	649.48	6534	44544	20286
	2017	1.9	580.54	3368	43282	23200
شركة النخبة	2009	2.55	100.86	734	4080	1823
S5	2010	3.5	100.98	502	5600	2143
	2011	2.9	136.03	662	5800	499
	2012	1.68	125.02	383	3360	427
	2013	0.9	113.15	199	1800	453
	2014	0.7	998.21	1026	1400	494
	2015	0.69	730.56	290	1425	522
	2016	0.41	649.48	167	847	488
	2017	0.36	580.54	67	743	455
شركة بغداد للنقل	2009	16	100.86	136	2560	267
S6	2010	25	100.98	127	4000	241
	2011	76.41	136.03	466	12225	347

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2012	42	125.02	320	8400	-521
	2013	83	113.15	343	16600	-951
	2014	27.5	998.21	886	13750	-672
	2015	15	730.56	1305	15000	-78
	2016	12.85	649.48	539	12850	1354
	2017	14.8	580.54	553	14800	608
شركة الكرخ	2009	6.75	100.86	58	668	-56
S7	2010	14	100.98	164	1594	-6
	2011	15	136.03	593	2625	131
	2012	11	125.02	400	2530	274
	2013	7.7	113.15	486	2834	477
	2014	17.25	998.21	1149	8625	-578
	2015	5.86	730.56	6671	5860	-985
	2016	5.45	649.48	5708	5450	-498
	2017	4.4	580.54	1933	4400	-1262
قطاع الصناعة						
شركة الأصباغ الحديثة	2009	2.35	100.86	984	21652	4913
R1	2010	3.84	100.98	1705	35380	4920
	2011	2.75	136.03	3329	25337	4960
	2012	2.29	125.02	1435	21099	5392
	2013	1.12	113.15	962	10319	5026
	2014	1.51	998.21	1181	13910	2870
	2015	1.25	730.56	581	11516	1589
	2016	1.25	649.48	581	11516	1589
	2017	1.25	580.54	581	11516	1589
الشركة الحديثة للإنشائية	2009	0.7	100.86	93	4497	2522
R2	2010	1.2	100.98	93	4497	2522
	2011	0.98	136.03	190	5263	1913
	2012	0.81	125.02	131	4350	815
	2013	0.7	113.15	95	3934	815
	2014	0.56	998.21	3	3147	815
	2015	0.47	730.56	0.6	2041	815
	2016	0.47	649.48	0.6	2041	815
	2017	0.47	580.54	0.6	2042	815
شركة الخياطة الحديثة	2009	1.1	100.86	84	1980	532
R3	2010	0.74	100.98	645	6660	532
	2011	0.74	136.03	645	3213	580

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2012	3.57	125.02	1948	3213	558
	2013	2.8	113.15	321	2520	668
	2014	3.5	998.21	755	3151	625
	2015	2.8	730.56	273	2800	597
	2016	4.14	649.48	422	4140	466
	2017	4.9	580.54	2603	4800	860
الشركة العراقية للسجاد	2009	4.6	100.86	54	2300	1373
R4	2010	4.8	100.98	303	2400	1373
	2011	5	136.03	389	2500	1703
	2012	4.6	125.02	209	2300	1708
	2013	4.15	113.15	141	2075	1791
	2014	4.25	998.21	145	2125	1862
	2015	4.28	730.56	233	2140	1808
	2016	5.15	649.48	238	2575	1716
	2017	8.1	580.54	696	4050	1934
العراقية لصناعة الكرتون	2009	2.6	100.86	648	8880	1558
R5	2010	1.46	100.98	4171	11081	1558
	2011	1.17	136.03	3470	8880	-472
	2012	0.91	125.02	455	6907	-2026
	2013	0.7	113.15	123	5313	-1413
	2014	0.45	998.21	101	3416	-2522
	2015	0.37	730.56	53	2808	-2903
	2016	0.37	649.48	317	2808	-3042
	2017	0.27	580.54	134	2049	-472
الوطنية لصناعة الاثاث	2009	1.8	100.86	26	1620	1327
R6	2010	1.66	100.98	613	2092	1327
	2011	1.41	136.03	241	1777	1115
	2012	0.8	125.02	19	1008	1003
	2013	1	113.15	139	1260	1115
	2014	0.9	998.21	4	1134	1115
	2015	0.9	730.56	19	1134	1115
	2016	0.9	649.48	241	1134	1115
	2017	0.9	580.54	241	1134	1115
العراقية لتصنيع التمور	2009	2	100.86	194	12674	13813
R7	2010	2	100.98	194	12674	13813
	2011	1.48	136.03	4904	22200	14085
	2012	1.28	125.02	4258	19200	14208

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2013	1.13	113.15	3053	19492	14043
	2014	1.27	998.21	4352	21908	13120
	2015	1.29	730.56	3681	22253	8498
	2016	1.05	649.48	1515	28463	2870
	2017	0.88	580.54	1928	15180	1788
العراقية للأعمال الهندسية	2009	2.8	100.86	51	1400	52
R8	2010	3.55	100.98	871	3550	512
	2011	3	136.03	298	3000	-1336
	2012	2.45	125.02	120	2450	-1244
	2013	1.6	113.15	315	2400	-1066
	2014	0.9	998.21	93	1350	-1114
	2015	0.63	730.56	455	945	-1073
	2016	0.7	649.48	7	1050	-984
	2017	0.72	580.54	19	1080	-984
الكندي لإنتاج اللقاحات	2009	1.6	100.86	2828	3840	1850
R9	2010	2.89	100.98	3382	6936	1446
	2011	4.11	136.03	4115	9864	1430
	2012	3.95	125.02	5298	14220	1966
	2013	2.5	113.15	2417	11250	2843
	2014	1.28	998.21	1936	6912	2432
	2015	1.11	730.56	701	65934	2515
	2016	0.79	649.48	1913	4693	2760
	2017	0.75	580.54	531	4514	1430
الشمالية للمشروبات الغازية	2009	0.95	100.86	2	30281	-10512
R10	2010	0.7	100.98	6444	22312	-10135
	2011	0.57	136.03	11064	18168	-10986
	2012	0.49	125.02	30	19852	-18912
	2013	0.35	113.15	1286	14503	-10135
	2014	0.43	998.21	1435	14503	-10135
	2015	0.35	730.56	14503	14503	-10135
	2016	0.35	649.48	1286	14503	-10135
	2017	0.35	580.54	1286	14503	-10135
المنصور للصناعات الدوائية	2009	2.21	100.86	550	5730	1032
R11	2010	2.76	100.98	561	6899	1032
	2011	2.82	136.03	2799	9122	1445
	2012	1.21	125.02	1653	3914	1888
	2013	0.9	113.15	1841	5822	5036

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2014	0.84	998.21	1235	5434	5030
	2015	0.76	730.56	1667	4917	5114
	2016	0.67	649.48	2201	4334	4729
	2017	0.69	580.54	1078	4464	2717
الوطنية للصناعات البلاستيكية	2009	2.8	100.86	1055	21263	3691
R12	2010	4.3	100.98	2412	32653	2521
	2011	3.99	136.03	3139	30299	4354
	2012	0.97	125.02	6442	14732	5720
	2013	0.84	113.15	1175	12758	5320
	2014	0.85	998.21	1281	12909	3234
	2015	0.54	730.56	2117	82013	1042
	2016	0.62	649.48	1177	9416	565
	2017	0.57	580.54	685	8667	417
الوطنية للصناعات المعدنية	2009	3.1	100.86	485	15500	2316
R13	2010	2.7	100.98	838	13500	417
	2011	1.89	136.03	900	9450	537
	2012	1.3	125.02	6937	6500	1638
	2013	0.9	113.15	406	4500	1265
	2014	0.63	998.21	100	3150	1431
	2015	0.69	730.56	77	3450	-733
	2016	0.5	649.48	6	2500	-1618
	2017	0.71	580.54	304	3550	-733
شركة الألبسة الجاهزة	2009	2.31	100.86	301	2100	932
R14	2010	2.41	100.98	314	2303	932
	2011	6.4	136.03	4959	8640	1238
	2012	7	125.02	10044	10500	1296
	2013	5	113.15	123	7966	-628
	2014	8.45	998.21	327	1346	-1303
	2015	13.64	730.56	386	2173	-1302
	2016	14.7	649.48	471	23417	-1281
	2017	13.1	580.54	288	20868	-1135
شركة الصناعات الالكترونية	2009	3.2	100.86	1452	38400	4597
R15	2010	2.1	100.98	1120	35600	164
	2011	2.48	136.03	1137	44640	29722
	2012	1.28	125.02	1692	23040	28944
	2013	1.4	113.15	2442	25200	22581
	2014	1.6	998.21	1318	28800	17934

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2015	0.99	730.56	265	17820	14438
	2016	0.99	649.48	265	17820	14438
	2017	0.45	580.54	181	8100	14438
شركة الصناعات الخفيفة	2009	2.15	100.86	1899	24080	2059
R16	2010	1.16	100.98	6780	19488	2727
	2011	1.14	136.03	3313	19152	-188
	2012	0.58	125.02	1667	9744	-1159
	2013	0.7	113.15	2700	11760	-2664
	2014	0.67	998.21	1555	11256	-6986
	2015	0.51	730.56	1073	8568	-12701
	2016	0.31	649.48	487	5208	-1159
	2017	0.23	580.54	421	5208	-1159
شركة الصناعات الكيماوية	2009	69	100.86	64	4140	-63
R17	2010	55	100.98	250	4125	-63
	2011	60	136.03	35	4500	4413
	2012	60	125.02	99	5400	4600
	2013	39	113.15	64	5373	4663
	2014	60.5	998.21	24	1089	2916
	2015	77	730.56	216	1396	2290
	2016	70	649.48	38	12600	4600
	2017	60	580.54	118	10800	4563
شركة الهلال الصناعية	2009	1.13	100.86	3103	12102	1344
R18	2010	1.16	100.98	3566	14355	1344
	2011	1.18	136.03	3114	14603	330
	2012	0.64	125.02	9061	7920	2216
	2013	0.64	113.15	1895	7920	-1429
	2014	0.67	998.21	1174	8291	1738
	2015	0.4	730.56	1303	4950	-1907
	2016	0.35	649.48	2493	4331	-3362
	2017	0.28	580.54	840	3465	-1907
بغداد للمشروبات الغازية	2009	1.2	100.86	27521	123100	-16592
R19	2010	1.1	100.98	29854	137500	-45168
	2011	1.54	136.03	73944	192500	-16592
	2012	1.49	125.02	38363	198170	-8985
	2013	2.99	113.15	47548	397670	2922
	2014	2.26	998.21	21593	300580	-2711
	2015	2.94	730.56	26392	391020	-1393

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2016	2.5	649.48	43251	332500	- 129585
	2017	2.68	580.54	28360	475252	- 453546
بغداد لمواد التغليف	2009	7.12	100.86	123	1945	-184
R20	2010	8.2	100.98	145	2214	-184
	2011	6.9	136.03	389	3726	59
	2012	4.2	125.02	1031	2268	-110
	2013	2.7	113.15	566	2937	176
	2014	1.7	998.21	178	1836	-56
	2015	1.93	730.56	218	2084	-297
	2016	1.84	649.48	765	1987	-523
	2017	1.38	580.54	211	1490	-553
الخازر للمواد الانشائية	2009	2.9	100.86	192	2940	-907
R21	2010	3.1	100.98	200	3100	-907
	2011	2.1	136.03	150	2100	-895
	2012	1.9	125.02	54	1900	-838
	2013	1.95	113.15	720	1950	-907
	2014	2.3	998.21	7	2300	-907
	2015	1.41	730.56	20	2300	-907
	2016	1.25	649.48	22	1250	-907
	2017	1.27	580.54	5	1270	-907
قطاع الفنادق والسياحة						
المدينة السياحية الموصل	2009	60	100.86	60	2400	-469
T1	2010	36.3	100.98	226	1452	-639
	2011	32.1	136.03	1234	1284	-941
	2012	30.5	125.02	881	1220	-778
	2013	10.02	113.15	376	2405	-801
	2014	5.74	998.21	453	1378	-764
	2015	3.7	730.56	33	888	-764
	2016	6.45	649.48	333	1548	-764
	2017	5.95	580.54	93	1428	-764
الوطنية للاستثمارات السياحية	2009	29.75	100.86	1887	81961	316
T2	2010	20.5	100.98	1683	56477	95
	2011	17.17	136.03	3402	61021	986
	2012	19.25	125.02	2635	68414	2368
	2013	20	113.15	1446	71079	3790
	2014	18.5	998.21	3443	100595	3545

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2015	3.7	730.56	174	23137	4169
	2016	8.5	649.48	1693	53151	6814
	2017	6.5	580.54	1061	40645	5764
فنادق المنصور	2009	23	100.86	6428	46368	-530
T3	2010	38.39	100.98	12126	112221	247
	2011	34.25	136.03	12539	100119	-3805
	2012	35	125.02	9356	102312	-1756
	2013	27.86	113.15	3395	81440	-1152
	2014	24.85	998.21	15860	72642	-880
	2015	15.1	730.56	1201	44140	-564
	2016	21	649.48	2156	61383	-167
	2017	11.89	580.54	2363	34754	-167
فنادق عشتار	2009	26	100.86	7769	39000	-6361
T4	2010	36	100.98	8318	54000	-3561
	2011	34.26	136.03	4123	51390	-3558
	2012	27.51	125.02	4546	41265	-3544
	2013	37.1	113.15	2852	55650	-1363
	2014	39.5	998.21	6780	59250	704
	2015	13.75	730.56	5261	30938	4840
	2016	13.3	649.48	5824	46550	6557
	2017	12	580.54	807	42000	704
فنادق كربلاء	2009	12.5	100.86	1841	20250	1683
T5	2010	5.8	100.98	2712	9396	1839
	2011	4.75	136.03	1403	7695	1963
	2012	2.5	125.02	1090	4050	1902
	2013	1.3	113.15	2341	6500	5290
	2014	1.6	998.21	1954	8000	1909
	2015	1.6	730.56	684	8000	-1000
	2016	1.6	649.48	3011	8000	-3703
	2017	1.08	580.54	187	5400	-5400
فندق آشور	2009	19.6	100.86	780	7377	-46
T6	2010	13	100.98	1109	4893	-242
	2011	13.5	136.03	3188	5080	-235
	2012	10.5	125.02	360	3951	-129
	2013	10.1	113.15	107	3801	-76
	2014	6.16	998.21	171	3801	-76
	2015	5	730.56	88	1880	-76

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2016	7.61	649.48	740	1880	-76
	2017	7	580.54	169	1880	-76
فندق السدير	2009	50	100.86	7125	35400	861
T7	2010	51.5	100.98	2464	36462	1147
	2011	32.3	136.03	994	40019	1374
	2012	17.5	125.02	1002	21683	936
	2013	18.75	113.15	3935	23231	996
	2014	28	998.21	2925	3469	993
	2015	21.25	730.56	1557	2633	979
	2016	16.85	649.48	527	20877	979
	2017	14.5	580.54	155	17966	979
فندق بابل	2009	36	100.86	5874	48600	-1391
T8	2010	40.6	100.98	8232	54810	-1152
	2011	34	136.03	8798	45900	-938
	2012	27.5	125.02	4675	37125	-803
	2013	45	113.15	8592	60750	-689
	2014	80	998.21	11379	180000	747
	2015	36	730.56	4650	72000	876
	2016	32.5	649.48	3377	65000	1818
	2017	37.5	580.54	4088	75000	1818
فندق بغداد	2009	25.3	100.86	1679	48636	-222
T9	2010	19.7	100.98	1163	37871	210
	2011	21.01	136.03	1985	40389	279
	2012	8.55	125.02	4704	32873	1297
	2013	11.5	113.15	1957	44215	1590
	2014	10.85	998.21	1650	41716	-323
	2015	6.95	730.56	2233	26721	-1665
	2016	10	649.48	1242	36440	-2186
	2017	8.45	580.54	697	32482	-2186
فندق فلسطين	2009	27	100.86	9187	120690	-3445
T10	2010	19.6	100.98	12180	87612	-3245
	2011	17.45	136.03	4888	78002	-4285
	2012	17.45	125.02	4888	78002	-4162
	2013	17.45	113.15	4888	78002	-4246
	2014	16.5	998.21	14398	73755	-2000
	2015	9.4	730.56	2849	42018	-1990
	2016	15.5	649.48	6559	69285	-3360

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2017	12.74	580.54	1813	56948	-1990
قطاع الزراعة						
الأهلية للإنتاج الزراعي	2009	0.58	100.86	46	333	-104
A1	2010	1.1	100.98	31	632	-107
	2011	0.84	136.03	37	483	-37
	2012	0.95	125.02	12	546	-37
	2013	1.1	113.15	83	633	-24
	2014	1.1	998.21	21	633	-36
	2015	1.13	730.56	37	650	-20
	2016	1.22	649.48	48	702	-76
	2017	1.2	580.54	48	690	-94
الحديثة للإنتاج الحيواني	2009	1.23	100.86	120	640	2200
A2	2010	1.46	100.98	125	788	2200
	2011	1.66	136.03	147	2988	-3326
	2012	0.91	125.02	1286	1638	-5611
	2013	0.85	113.15	176	3060	-3870
	2014	0.72	998.21	160	2592	-3644
	2015	0.54	730.56	170	2109	-3317
	2016	0.5	649.48	83	2051	-3374
	2017	0.32	580.54	107	1312	-3374
الشرق الأوسط لإنتاج الاسماك	2009	17	100.86	174	4250	52
A3	2010	20	100.98	253	6000	52
	2011	25.5	136.03	837	7650	191
	2012	16	125.02	117	4800	14
	2013	12.5	113.15	56	3750	-312
	2014	7.75	998.21	79	2325	-145
	2015	7	730.56	18	2100	-143
	2016	7.6	649.48	9	2280	60
	2017	8.05	580.54	33	2415	127
العراقية لإنتاج البذور	2009	2.02	100.86	9	4850	-874
A4	2010	2.5	100.98	278	5000	-874
	2011	4.2	136.03	2073	13188	-697
	2012	4.25	125.02	913	17000	-2742
	2013	7.23	113.15	2458	37704	71
	2014	6.75	998.21	2081	50625	73
	2015	5.72	730.56	4274	42900	1096
	2016	6.14	649.48	2472	46050	4940

Firm	Year	y عائد الشركة	X1 عائد السوق	X2 القيمة المتداولة	X3 القيمة السوقية	X4 القيمة الدفترية
	2017	4.1	580.54	3222	43050	4916
العراقية لإنتاج اللحوم	2009	5.9	100.86	390	22100	1529
A5	2010	7	100.98	448	26250	1529
	2011	8.09	136.03	3859	30338	1741
	2012	9.15	125.02	60075	37744	2104
	2013	8.4	113.15	7283	34650	809
	2014	7.88	998.21	606	32505	417
	2015	4.65	730.56	1264	23250	711
	2016	3.68	649.48	773	18400	940
	2017	7.94	580.54	1402	39700	685
العراقية للمنتجات الزراعية	2009	3.9	100.86	18	1230	-514
A6	2010	4.65	100.98	19	1674	-514
	2011	6.5	136.03	76	2340	-478
	2012	9.75	125.02	68	3510	-338
	2013	13.3	113.15	77	4788	-257
	2014	11.35	998.21	139	4086	1154
	2015	7.9	730.56	175	284	11541
	2016	7.25	649.48	64	2610	-3620
	2017	7.65	580.54	154	2754	-1110

